الدرس الأول ضمن المحور الثالث: تداعيات أزمة المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري:

تمهيد:

ظهرت المديونية الخارجية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه دول العالم الثالث مع مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث صرحت العديد من هذه الدول عبر العالم بعدم قدرتها على سداد الديون عند الآجال المحددة للاستحقاق، ولعل أولى هذه الدول كانت المكسيك عام 1982، لتتبعها الكثير من الدول ضمن نفس الفترة ومن بينها الأرجنتين والبرازيل وأغلب دول أمريكا اللاتينية ثم لتنتقل هذه الإشكالية وتتربع على بعض من دول قارة إفريقيا والتي كانت أغلبها حديثة الاستقلال ولعل الجزائر من بين الدول التي تأثرت بحمى المديونية الخارجية لتثقل كاهل الاقتصاد الجزائري بأكثر من 30 مليار دولار كدين خارجي عجزت على دفع استحقاقاته في الآجال المحددة ولتتحول هذه الإشكالية إلى أزمة تكاد تعصف بكيانها كدولة واستقلاليتها ضمن المجتمع الدولي وعليه قد يتمخض على ما سلف طرح بعض التساؤلات والتي نسعى للإجابة عنها من خلال عرض محتوى هذا الدرس والتي جاءت كما يلي:

ما هي أسباب المديونية الخارجية في الجزائر وكيف تطورت؟ وما هي الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لحل أو التخفيف من حدة الأزمة؟ للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة وغيرها سنعرض محتوى هذا الدرس كما يلي:

1- تعريف المديونية الخارجية:

كثيرا ما يقع الباحثين في الخلط بين إعطاء هذا المصطلح مدلوله النظري الصريح وبين تطوره ليصبح أزمة، فالحديث عن المديونية الخارجية لا يقتضي بالضرورة الحديث عن أزمة المديونية الخارجية، إذ يوجد اختلاف بين المفهومين، حيث أن المديونية الخارجية هي لجوء الدولة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل نفقاتها المحلية وعادة ما تكون لتغطية نفقاتها الاستثمارية، وهذا عند عدم كفاية مواردها الذاتية، وفي حال الحصول على هذه الأموال من السلطات الرسمية لدولة أخرى تعرف هذه الديون **بالديون العامة**، وفي حال كان مصدرها القطاع الخاص تعرف **بالديون الخاصة**، أما القروض التي يكون مصدرها المنظمات الدولية فتعرف **بالقروض المتعددة الأطراف**.

هذا وقد تتعامل أكبر الدول وفق هذه العملية والتي تجعلها دائما قادرة علة توفير السيولة المالية الكافية لتغطية نفقاتها التي تكفل تحقيق النمو الاقتصادي لإعادة دفع استحقاقاتها وفق العوائد التي تجنيها الخزينة من الحياة

الاقتصادية للبلد، إلاّ أنّ عدم قدرة البلد تسديد هذا الدين في الآجال المحددة إنما يجعله في موقع جد حرج خاصة أمام تراكم الدفعات التي يجب دفعها في شكل استحقاقات للطرف الدائن، لتتحول حينها هذه المديونية الخارجية إلى مشكلة تجسد في شكل أزمة مالية تتراكم بسببها الديون الخارجية لتولد مرة أخرى أزمة في شتى الأصعدة.

2- تعريف أزمة المديونية الخارجية:

هي حالة تجسد عدم قدرة الدولة تسديد التزاماتها الخارجية(ديون، فوائد) عند تاريخ استحقاقه(سدادها) لقلة أو انعدام الموارد المالية لذلك، كما تتحول المديونية الخارجية إلى أزمة عندما تتجاوز نسبة الديون الخارجية 30% من الناتج الداخلي الخام للبلد أو عندما تتجاوز نسبة خدمة الذين (فوائد الديون) 30% من عائدات التصدير للبلد.

3- تطور المديونية الخارجية في الجزائر:

تطور الدين الخارجي في الجزائر وبلغ ذروته سنة 1986 خاصة أمام الوضع الاقتصادي المتردي الذي عاشته الجزائر خلال ذلك العقد أين كشفت عن تشوه آلتها الإنتاجية وعجز البرامج التنموية التي سطرتها طوال فترة التسيير الذاتي على تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن عدم قدرتها على الوفاء بالدين وحتى فوائد خدمة الدين في الآجال المحددة هو ما جعلها تسجل هذه الأزمة والتي لم تكن وليدة تلك السنة بل هي تراكمات لسنوات عدة يمكن عرض تطورها عبر مراحل يختصرها الجدول التالي

الجدول رقم 01: تطور أزمة المديونية الخارجية في الجزائر (1971-1999) الوحدة مليار دولار

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1979	1980
مبلغ الدين	3.3	4.1	4.6	4.9	6	9.5	12	20	19.4
السنوات	1981	1982	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
مبلغ الدين	18.37	17.64	15.89	18.26	22.65	24.65	26.10	27.25	26.6
خدمة الدين	4.29	4.45	5	5	4.8	5.4	7.4	7.17	8
نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات (%)	28.6	31.8	37.3	36.4	58.8	56.2	80 .3	69.1	64
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مبلغ الدين	28.5	26.9	26	31	32.5	33.2	31.6	30.7	28.3
خدمة الدين	9.2	8.2	8.4	4.4	4.6	4.3	4.24	3.6	5.1
نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات (%)	74	76	94	51	44	33.6	31.2	39	40

المصدر: من إعداد الأستاذ إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي للسنوات 1971-1999.

من خلال الجدول السابق يمكن تحديد مراحل تطور أزمة المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1971 إلى غاية 1999 كما يلي:

المرحلة الأولى 1971–1979 (فترة غطت برنامجين تنمويين والفترة الإنتقالية):

لقد شهدت المديونية الخارجية للجزائر خلال هذه المرحلة إرتفاعا كبيرا ومستمرا، حيث انتقل مبلغ الدين من 3.3 مليار دولار سنة 1971 إلى 20 مليار دولار سنة 1979 بمعدل زيادة قدره 506 % تقريبا في غضون ثمانية 08 سنوات فقط، ولعل ذلك فسر بعدة عوامل أهمها توافق هذه المرحلة مع مرحلة تنفيذ المخططين الرباعيين التنمويين الأول والثاني ةحتى مرحلة الإنتقال والتي من خلالها تم إنفاق مبالغ مالية كبيرة والتي استهلكتها خصوصا مشاريع التصنيع، فالبرغم من إنتعاش إيرادات الحكومة آنا ذاك بفضل ارتفاع أسعار النفط (الصدمة النفطية الأولى والثانية) ، إلاّ أنّ الحكومة اضطرت للإقتراض من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة بسبب أزمة الركود التضخمي التي أصابت العالم الراسمالي.

ملحوظة خاصة بتفسير مصطلح الركود التضخمي: هو حالة يعيشها الاقتصاد من خلال تراجع معدلات النمو الاقتصادي إي التراجع في إنتاج السلع والخدمات والتي تؤثر على مستوى الدخل الفردي أما ارتفاع معدل التضخم أي الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهي من الحالات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي للبلد وتجعله يعاني الكثير من الأزمات لاسيما تعلق الأمر بتدهو المستوى المعيشي للفرد وتفشي البطالة.

المرحلة الثانية (1980–1984):

على عكس المرحلة السابقة، شهدت هذه المرحلة تراجعا ملحوظا في قيمة الدين الخارجي حتى وإن استمرت لمدة أربع سنوات فقط، حيث انخفضت من 19.4 مليار دولار سنة 1980 إلى 15.89 مليار دولار سنة 1984، حيث يفسر ذلك بتحسن الوضعية المالية للبلاد بسبب تحسن الظروف الدولية المتعلقة بالارتفاع المزدوج لأسعار المحروقات من جهة وأسعار الدولار من جهة أخرى، الأمر الذي دفع بالحكومة للإبتعاد عن الإستدانة الخارجية بعض الشيء.

المرحلة الثالثة (1985-1996):

خلال هذه المرحلة عاودت الجزائر توجهها نحو الإستدانة من حيث ارتفعت معدلات الدين الخارجي مرة أخرى بالرغم من بعض الإنخفاضات المسجلة سنوات 1990،1992،1993 وبهذا فقد ارتفع مبلغ الدين الخارجي طوال هذه الفترة من 18.26 مليار دولار إلى 33.2 مليار دولار أي بمعدل زيادة قدره 82 % تقريبا، ويرجع ذلك إلى الأزمة الإقتصادية الخطيرة التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة بسبب التراجع الكبير في الموارد المالية للحكومة بسبب انهيار أسعار المحروقات من جهة ومن جهة أخرى إلتهام المديونية الخارجية وفوائدها معظم تلك المداخيل على الرغم من قلتها فضلا عن عدم الإستقرار السياسي والأمني الذي اصبحت تعرفه الجزائر، كل هذا دفع الحكومة إلى الاقتراض من الهيئات النقدية والمالية الدولية والقبول ببرامج الاصلاح الاقتصادي الشاملة المقترحة عليها مجبرة لا مخيرة، مما أدى ذلك في النهاية إلى تضخم المديونية الخارجية خلال هذه الفترة.

المرحلة الرابعة (1997-1999):

شهدت هذه المرحلة تراجع في المديونية الخارجية، حيث انتقلت من 31.6 مليار دولار إلى 28.3 مليار دولار، وعلى الرغم من أنه مجرد إنخفاض طفيف طوال هذه الفترة إلاّ أنه يعتبر مؤشر عن بداية إبتعاد الحكومة عن الإستدانة وإستعادة الإقتصاد عافيته للإعتماد على الموارد الذاتية خصوصا مع التحسن الذي بدأت تشهده أسعار المحروقات في السوق الدولية.

4- **أسباب بروز أزمة المديونية الخارجية في الجزائر:** تنقسم أسباب أزمة المديونية الخارجية في الجزائر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية ويمكن إجمالها فيما يلي:

4-1- الأسباب الداخلية:

4-1-1- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر: ويتجلى ذلك في الخطط التنموية التي قامت بها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات ونموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنداك، حيث فاقت الانجازات إمكانيات التمويل المحلية فتم اللجوء إلى القروض الأجنبية.

4-1-2- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي: إنّ الإفراط في اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي رغم القيود التي فرضت على هذا الشأن والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية أولا، وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% المحددة له (للمشروع).

4-1-3- النمو الديموغرافي المرتفع: حيث بلغ معدل النمو السكاني أنذاك 32 %سنويا، حيث تسبب هذا العامل في زيادة الحاجة للغذاء والسكن وغيرها من السلع والخدمات والتي عجزت الموارد المحلية عن تلبيتها فلجأت الجزائر إلى طلب قروض أجنبية لتمويلها.

4-1-4- تدهور معدل التبادل التجاري: حيث كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات بشكل كبير مما جعلها تسجل عجزا مستمرا في ميزانها التجاري، بسبب انحصار صادراتها في النفط الذي شهدت أسعاره انخفاضا كبيرا في تلك السنوات، مقابل الواردات التي كانت تتشكل أساسا من المنتجات المصنعة (الإنتاجية) ذات الأسعار المرتفعة دوما، مما دفع بالجزائر إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز في الميزان التجاري.

4-1-5- ضعف نتائج الاستثمار الوطني: حيث أن القطاعات التي مولت بقروض أجنبية لم تساهم في زيادة الإنتاج لزيادة التصدير بل بالعكس، و ربما يرجع ذلك إلى:

- **ضعف التسيير وتخصيص الموارد:** بانجاز مشاريع لا تدر أرباح أو أرباح ضعيفة.
- **انتشار الفساد المالي والإداري** ، ولعل من أهم مظاهره : تحويل جزء من أموال الاستثمار إلى الاستهلاك، والقيام بتهريب الأموال المخصصة للاستثمار.
- **عدم انجاز بعض المشاريع.**

4-2- الأسباب الخارجية:

4-2-1- انهيار أسعار النفط: تمثل عائدات تصدير النفط 94 % من إجمالي عائدات التصدير والمورد المالي الأول والأخير في البلد ولهذا فإن انخفاض أسعار النفط سوف تكون له انعكاسات سلبية على سيرورة الاقتصاد الوطني، فمع حلول سنة 1986 شهدت أسعار النفط في البورصات العالمية انخفاض رهيب، حيث انخفضت الأسعار من 30 $ إلى4.14 $ وبذلك انخفضت الموارد المالية له من 13 مليار $ إلى 7 ماليير $ سنة 1986، إذ مع انهيار مداخيل الجزائر من النفط أصبحت البلاد غير قادرة ال على الاقتراض ولا على تسديد القروض السابقة، مما اضطرها الأمر إلى إتباع سياسة تقشفية لتوفير بعض الموارد المالية.

4-2-2- انهيار سعر صرف الدولار الأمريكي: بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية، آنداك عن قاعدة بريتن وودز(أي إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب) مما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار، وإذا علمنا أن مداخيل الجزائر مقومة بالدولار هذا يعني انخفاض قدرتها الشرائية وأصبحت بدون قيمة له في السوق الدولية مما ضاعف من أزمة المديونية.

4-2-3- الشروط الصعبة المفروضة على القروض الجزائرية: فقد كانت من بين العوامل التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للجزائر خصوصا، حيث تميزت القروض الجزائرية بأنها قروض خاصة أكثر منها عامة، والقروض الخاصة كانت تنطوي على شروط جد صعبة مقارنة بالعامة حيث تتميز ب:

- ارتفاع أسعار الفائدة عليها.
- قصر مدة استحقاق الديون (أغلب ديون الجزائر كانت قصيرة الأجل).
- قصر مهلة السماح للتسديد.

5- تداعيات أزمة المديونية الخارجية على الجزائر :

عرفت الديون الخارجية للجزائر نموا خاصة في فترة التسعينات نجم عنه آثار سلبية وقبل التطرق لها نود أن نشير إلى أن الذي أثقل كاهل الاقتصاد الوطني، لم يكن بصفة أساسية الحجم الكلي للمديونية بقدر ما كانت خدمات الديون وتطوراتها، فقد انتقلت من 4.12 مليار دولار سنة 1986 إلى 9.34 مليار دولار سنة 1993 ويظهر هذا العبئ من خلال الحالة المأساوية لمستوى خدمات الديون كحصة من الصادرات، حيث انتقلت من 35.8% سنة 1985 إلى 86% سنة 1993 أي بمعدل زيادة قدره 50 % مما يعني أن الجزائر أصبحت تدفع أربعة أخماس إيرادات صادراتها سنة 1993 بعدما كانت تدفع ثلثها فقط سنة 1985 وكان لكل هذه آثار سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الاجتماعي والسياسي.

5-1- على الصعيد الاقتصادي : لقد كان لأزمة المديونية الخارجية آثار سلبية كثيرة من النواحي الاقتصادية نذكر أهمها:

5-1-1- الأثر على القدرة الذاتية للإستيراد:

إنه ومما لا شك فيه أن خطة التنمية التي وضعتها الجزائر تحتاج إلى استيراد كثير من المعدات الإنتاجية والسلع اللاّزمة بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية، وهنا تتحدد العلاقة الوطيدة بين الواردات، وعملية التنمية الاقتصادية،

وأمام تفاقم الديون الخارجية للجزائر، حيث لم تتمكن الجزائر من بلوغ نموها المنشود بسبب ضعف قدرتها الذاتية على الاستيراد حيث تقاس القدرة الذاتية للإستيراد بالعلاقة التالية: القدرة **الذاتية الستيراد =(إجمالي الصادرات– تفاقم الديون)/قيمة إجمالي الصادرات**. وعليه فإن القدرة الذاتية الستيراد تزداد إذا زادت حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، وازدياد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للإقتصاد كالقروض، قلة عوائد الاستثمارات الأجنبية الخاصة، انخفاض أسعار الواردات، لكن الذي حدث في الجزائر العكس حيث خصصت مبالغ ضخمة لخدمة الديون، وارتفعت أسعار الواردات مقابل انخفاض مستمر في أسعار الصادرات وهذا ما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني مما أدى إلى انخفاض الواردات من الآلات و المعدات ومواد يحتاجها الجهاز الإنتاجي، ما تسبب في تدهور مستويات الإنتاج، حيث تراجع معدل الناتج الداخلي الخام من 1.5 % في سنة 1990 إلى 0.2 %سنة 1991.

5-1-2- الأثر على التجارة الخارجية:

نظرا لما يمثله قطاع التجارة الخارجية من علاقات سلعية وأخرى نقدية، فإنه يعتبر القطاع المتلقي للصدمات، لما يصيب صادرات البلد المدين من تقلبات تقرر بدورها تقلبات في القدرة الذاتية على الاستيراد، هذا وقد اقترن نمو الديون بزيادة التعامل مع الاقتصاديات الرأسمالية كون معظم الديون مصدرها من هذه الدول، وفي الوقت الذي نمت فيه واردات الجزائر، عرفت صادراتها انخفاضا زاد من حجم العجز التجاري، ومن أهم التغيرات التي شهدها قطاع التجارة الخارجية في ظل هذه ألزمة: السماح للقطاع الخاص بدخول مجالات الاستيراد خاصة المواد الغذائية والمواد الوسيطية، تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار محليا، تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي، والتخلي تدريجيا على نظام رقابة النقد الأجنبي مع إحداث تخفيضات في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، الإلغاء شبه كامل لاتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية والتحول إلى التجارة متعددة الأطراف.

5-1-3- الأثر على ميزان المدفوعات:

رغم أن هناك جملة من العوامل المسئولة عن حجم العجز في ميزان المدفوعات، إلاّ أن مشكلة المديونية أثرت بشكل كبير على هذه الظاهرة، وكانت عاملا مسئولا على استمرارها، فميزان المدفوعات في حاجة إلى أموال أجنبية لكي يواجه العجز الذي يرجع إلى تدهور الدينار ففي سنة 1989 كان رصيد ميزان المدفوعات -11.8 مليار دولار والذي ارتفع مع السنوات المقبلة، وهذا راجع إلى تعامل الجزائر مع FMI وحصولها على قروض

جديدة لتغطية العجز، وبالتالي نلاحظ أنه كلما ارتفع حجم المديونية فإن وضعية ميزان المدفوعات تتدهور، وترتفع حاجته إلى أموال أجنبية جديدة، وبالتالي زيادة العبئ على المديونية الخارجية.

5-1-4- الأثر على الاحتياطيات الدولية للجزائر:

إنّ تفاقم أعباء خدمة المديونية الخارجية، قد دفع الجزائر عدة مرات إلى استخدام احتياطيات الذهب والعملات الصعبة لتسديد جانب من خدمات ديونها، تلك الاحتياطات التي تعتبر بمثابة جهاز أمان يمكن لدولة اللجوء إليه عند الحاجة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة.

5-2- على الصعيد الاجتماعي:

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية آثار اجتماعية كثيرة خاصة بعد الدخول في سياسات التصحيح لتخفيف من حدتها، تحملتها الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة ذات الدخل المحدود بصفة خاصة من خلال:

- تدهور القدرة الشرائية لشريحة واسعة من فئات المجتمع، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية نتيجة خفض الدعم الحكومي والذي لم تصاحبه زيادة حقيقية في مستوى الأجور بسبب اعتماد الجزائر على العالم الخارجي لسد احتياجات المواطنين، وتخفيض الدينار الجزائري أمام الدولار وهذا ما أدى إلى تدهور في مستويات معيشة السكان، ولم يكن هذا في المجال الغذائي فقط بل في قطاعات أخرى ضرورية كتدهور الخدمات الصحية، وارتفاع أسعار الأدوية فضلا عن الضعف الذي يهدد قطاع التعليم بمختلف أطواره.
- زيادة حدة أزمة السكان خاصة مع النمو الديمغرافي حيث قدّر عدد سكان الجزائر 29.6 مليون نسمة سنة 1995 وعجز الدولة عن استيعاب التكلفة مما أدى إلى انتشار الأحياء القصديرية.
- ارتفاع معدلات البطالة خاصة بعد إغلاق الكثير من المؤسسات فقد وصل معدل البطالة إلى 28% عام 1996.

5-3- على الصعيد السياسي:

لم تقف أزمة المديونية عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل تجاوزت ذلك إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية، ومع تنامي ظاهرة العولمة بمكافحة أوجهها فإن من المتوقع تسارع عملة رأس المال واحتواء الشركات

متعددة الجنسيات مصير الخطط الإنمائية، إذ يصبح خطر فقدان بعض السيادة السياسية للدولة في تزايد، فلقد تم التدخل من طرف المؤسسات المالية الدولية في بعض القضايا المتعلقة بالسيادة من خلال فرض الالتزام باتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي من طرف البلد المدين وهكذا تكون التبعية في القرارات والموافقات التي تتبناها الدول المتقدمة في هذا الشأن ومن بين الآثار السياسية لذلك نجد:

- عدم الاستقرار السياسي الذي يغرسه تعاقب العديد من الحكومات الجزائرية في ظرف وجيز لتنظيم العديد من الانتخابات التي التهمت قسط وفير من ميزانية الدولة.
- انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، إذ لم يكن الشعب طرفا في القرارات المتخذة بل كان دائما هو الذي يدفع ثمن هذه القرارات.

6- تدابير و إجراءات معالجة أزمة المديونية الخارجية:

مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر وبداية انعكاساتها السلبية على سيرورة الاقتصاد والمجتمع خاصة مع بداية سنة 1986 باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمحلية، إلاّ أن هذه الإصلاحات لم تغير شيء في الوضع المتدهور، فراحت مرغمة إلى طلب معونة المؤسسات المالية والنقدية الدولية تحت طائلة المشروطية القاسية كغيرها من الدول النامية.

6-1- محاولات الإصلاح الذاتي: والتي باشرتها الجزائر انطلاقا من سنة 1986 واستمرت إلى غاية 1989 أين توقفت بسبب ضعف نتائجها وفشلها، و لقد تمحورت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

– إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة العمومية: والتي تعني تعويض المؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير بمؤسسات عمومية متعددة ذات حجم صغير استنادا إلى مبدأ التخصص في ألنشطة (إنتاج، توزيع...) بغرض التخلص من المركزية في التسيير وإدخال مزيد من المرونة، إلاّ أن هذه السياسة لم تنجح باعتبار أن المؤسسة الوطنية العمومية كانت تشكو من ضعف في تسييرها الداخلي موازاة مع جهاز إنتاجي عمومي ذي تكاليف مرتفعة فانتقلت إلى السياسة الثانية .

– إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة العمومية: أي سياسة التطهير المالي والتي تعني قيام الدولة بمسح جزء أو كل الديون التي على عاتق هذه المؤسسات من أجل الانتقال إلى مرحلة استقلالية التسيير.

– سياسة استقلالية المؤسسة العمومية: بموجب هذه السياسة أصبحت المؤسسة العمومية تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة، فهذه الأخيرة اعتبرت مالكة فقط في أرس مال المؤسسة، بدون أن يكون لها حق التسيير، وهذا بغرض تحسين أداء المؤسسة وزيادة قدراتها التنافسية، لكن الظروف المحيطة كانت لا تسمح بتحقيق ذلك بسبب استمرار تدخل الدولة في شؤون التسيير ليكون الفشل هو مآل هذه السياسة، و تتجه البلاد إلى سياسة أخرى ولكن هذه المرة من اقتراح أجنبي.

6-2- محاولات الإصلاح الأجنبي: وهي جملة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر انطلاقا من سنة 1989 واستمرت حتى 1998 باقتراح من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد مست هذه الإصلاحات العديد من القطاعات: النقدية، المالية، التجارية، الزراعية، الصناعية، الاجتماعية وغيرها، وقد اعتمدت على أدوات معينة في تحقيق ذلك نذكر من بينها إعادة جدول الديون، الخوصصة، تحرير سعر صرف العملة، تحرير التجارة الخارجية، أسعار السلع والخدمات (السلع الغذائية، التجهيز، خدمات النقل، الصحة).

فيا ترى هل بتطبيق هذه الإصلاحات عبر الأدوات السابقة الذكر استطاعت الجزائر في النهاية الخروج من دوامة الديون الخارجية، وبناء اقتصاد قوي أمام العولمة وتحدياتها ؟